المقدمة

فيما على قارئ القرآن أن يَعلمَه

الطبعة الرابعة

١٤٤٢ هـ

المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه

المعروفة بـ«المقدِّمة الجزرية»

لشيخ القراء الحافظ

محمد بن محمد بن محمد بن الجزري

طبعة جديدة منقحة ومزيدة

تحقيق وضبط

أ. علي بن أمير المالكي

أستاذ اللغويات بكلية الآداب والعلوم تُوكرة - جامعة بنغازي

عضو الحُفّاظ الْمُجازِين بالهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم

قَرَّظَهُ

الشيخ الدكتور

إبراهيم بن محمد كُشَيْدان

المجاز بالقراءاتِ العشـر الصغرى والكبرى، والأربعِ الشَّوَاذِّ


بسم الله الرّحمن الرّحيم

تقريظ

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه، والصلاة والسلام على رسول اللّه، وآله، وصحبه، ومن والاه، ومن اقتفى أثره واتبع هداه.

أما بعد، فقد تصفحت هذا النظم المبارك الموسوم بـ«المقدمة فيما على قارئ القرآن أن يعلمه» والمعروف بالمقدمة الجزرية لناظمه أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ـ رحمه اللّه ـ بتحقيق أخينا المُجِدّ (علي بن أمير المالكي) فوجدته ضبطا سليما، وتحقيقا جيدا، موافقا لبعض أصول المنظومة الجزرية. فجزاه اللّه خيراً.

كتبه

د. أبو إسماعيل: إبراهيم بن محمد كشيدان

المجاز بالقراءات الأربع عشـرة، والفقه المقارن، والقواعد الفقهية

٩/١٠/١٤٣٥هـ



مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنَّ مِن أنفعِ وأحسنِ ما أُلِّفَ في علمِ التجويد منظومةُ: «المقدِّمةُ فيما على قارئ القرآن أن يَعْلَمَه»، التي نظمها إمامُ القُرّاءِ الحافظُ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ يوسفَ ابن الجزريِّ، أبو الخير، شمسُ الدين، الشافعيُّ، الدمشقيُّ ثم الشيرازيُّ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ؛ حيث إنها امتازت بمزايا عدةٍ، منها: وجازتُها، وجمالُ أسلوبِها، وعذوبةُ ألفاظِها، وسهولةُ عبارتِها، واحتواؤها -على صِغَرِ حجمِها- جُلَّ أبحاثِ التجويدِ الهامةِ مرتَّبَةً على أساسٍ مَنطقيٍّ واضحٍ، إضافةً إلى مكانةِ ناظمِها بين علماء هذا الفن.

ولأهميتها البالغة اعتنى بها علماءُ هذا الفن وطلبتُه في شتى الأعصارِ؛ حفظًا ونَسْخًا وروايةً وضبطًا وشرحًا وتعليمًا، واستأثرت بمعظمِ جهود علماء التجويد منذ حياة المؤلف إلى زماننا هذا، وصارت مقررًا دراسيًّا لمتعلمي التلاوة، فلا تزال تدرَّسُ في معاهد الإقراء وحلقات تعليم القرآن الكريم[1].

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الدكتور أيمن سويد (ص أ-ب)، و«شرح المقدمة الجزرية» للدكتور غانم الحمد (ص٦)، و«الشرح الوجيز» له أيضًا (ص١٢-١٣).

ومساهمةً مني في خدمةِ هذه المنظومة قمتُ بتحقيقِ نَصِّها، وضبطِها بالشكل الكامل، ووضْعِ ما يُحتاج إليه من علامات الترقيم؛ مساهمة متواضعةً مني في خدمة هذا العِلْم وطلابه. وقد أخرجتُ هذا التحقيق منذ سنوات بصيغةٍ إلكترونيةٍ، ثم وجدتُ هذه الأيامَ وقتًا لمراجعتها تمهيدًا لإخراجها مطبوعةً؛ فقمتُ بذلك -والحمد لله-.

ولا يفوتني تسجيل شكري لشيخي الدكتور إبراهيم كشيدان، الذي تفضَّل عليَّ بمراجعة هذا التحقيق وتقريظه، ولرفيق الدراسة الأستاذ حمزة فرج عوكيش الذي تفضل عليَّ بالمراجعة النهائية للتحقيق قبل تقديمه للطبع، فجزاهما الله عني خيرًا!

وإني لَأرجو مِن كلِّ أخٍ ناصحٍ يجدُ خطأً أو قصورًا أو كان عنده اقتراح أو إضافة - ألَّا يبخل عليّ بالنصح والتوجيه[1]، وله مني الشكر والتقدير.

أسأل الله الكريم ﷻ أن ينفع بهذا العمل، وأن يرزقه القبول، وأن يكتب لي أجره!

كتبه

أ. علي المالكي

بنغازي – ليبيا

٢٩/ ٢/ ١٤٤٢هـ

(١) وذلك بمراسلتي به على البريد الإلكتروني ali.almaliki@uob.edu.ly

مصادر التحقيق

اعتمدتُ في التحقيق على عدد من النسخ الخطية والمطبوعة:

أولًا- نسخةٌ خطيَّةٌ محفوظةٌ في مكتبةِ: «لَا لَهْ لِي» بإستانبول (برقم: ٧٠ - عمومي)، مؤرخة بسنة ٨٠٠هـ، ومقروءةٌ على الناظمِ، وعليها إجازةٌ بخطِّه، وهي نسخةٌ متقَنَةُ الخطِّ، دقيقةُ الضبطِ -كما وصفها الدكتور الحمَد-، تتألف مِن ثمان ورقات، عددُ أسطرِ كلِّ ورقةٍ ثمانيةُ أسطر.

وهذه النسخة يقول عنها الدكتور أشرف طلْعَتْ: على الرغم مِن وجود إجازةٍ بخط الناظم على هذه النسخة إلا أنها لا تكفي وحدَها في تحقيق نَصِّ المتنِ، وإن كانت في أكثرِ مواضِعِها جيدةً؛ فقد ظهر لي بعد البحث ومقابلة النسخ ومطالعة الشروح والنظر في الإجازات أن «المقدمة الجزرية» -كغالبِ منظوماتِ الجزريِّ- مرت بأكثر من مرحلة في التأليف ولها أكثر من صورة، وأن النسخة المذكورة ليست هي الصورةَ الأخيرةَ للمقدمة، ولا هي أدقَّها؛ وذلك للأسباب التالية:

١- إجازة ابن الجزري المكتوبة في نهاية هذه النسخة كانت في شهر المحرم سنة ٨٠٠هـ، وذلك قريبٌ مِن تاريخِ نظمِها الذي كان في حدود سنة ٧٩٨هـ، فكأنها الصورةُ الأولى للمنظومة؛ فقد عاش الناظمُ بعد تاريخ هذه الإجازة ثلاثًا وثلاثين سنة، وغيَّرَ فيها.

٢- تفردَتْ هذه النسخةُ بأشياء لم تشاركها فيها أيٌّ من النسخ الأخرى -على كثرتها-، وبعضُ هذه التفردات خطأٌ نبّه عليه الشراح، وبعضُها يوهمُ ظاهرُه خلافَ المعنى المقصود.

٣- أكثرُ شراح المنظومة اعتمدوا على نُسخٍ مخالفة لهذه النسخة في مواضع كثيرة بما يُشبهُ الإجماع، وإذا ذَكَرَ أحدُهم خلافًا بين النسخ التي اطلع عليها أشار إلى ما في هذه النسخة بقوله: «وفي نسخة»، ولم يُعوِّل عليها في الغالب، فهي دائمًا عندهم مَحلٌّ للحكاية -أعني في مواضع الخلاف- وليست للشرح، وما ذلك إلا لأنها ليست بالصورة الأخيرة للمنظومة -كما قدمتُ-. اهـ[1] بتصرف يسير واختصار.

وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ(ت).

ثانيًا- نسخة خطية محفوظة في المكتبة الأزهرية (برقم: ١٤٠٢ - مجاميع)، وهي نسخةٌ متقَنَةُ الخط، تامة الضبط -كما وصفها الدكتور الحمَد-، تقع في تسع صفحات، في كل صفحةٍ ثلاثة عشر سطرًا، وليس عليها اسمُ ناسخِها ولا تاريخُ نَسْخِهَا.

وقد رمزتُ لهذه النسخة بـ(ز١).

ثالثًا- نسخة خطية محفوظة في الأزهرية أيضا (لم أستطع معرفة رقمها)، وهي تامة الضبط، خطُّها جيِّدٌ، وفيها بعض الأخطاء، وعددُ أوراقها ثمانٌ، في كل ورقة ستة عشر سطرًا، وليس عليها اسمُ ناسخها ولا تاريخُ نَسْخِها. وقد رمزتُ لها بـ(ز٢).

رابعًا- بعض النسخ الخطية المتفرقة؛ منها نسخة من متحف برلين، ونسختان من مكتبة بغداد، ونسخة من المكتبة الأزهرية، وهذه النسخ ليس عليها أسماء ناسخيها ولا تواريخ نسخها، وقد اعتمدتُ عليها في المقابلة، وظهر لي أنها لا تكاد تخرج عن كونها فروعًا عن النسخ الثلاث السابقة؛ فلم أعتمد عليها في التحقيق إلا نادرًا؛ لأني لا أرى ذلك إلا تكثُّرًا.

خامسًا- النسخة التي طُبِعَت بمعهد الإمام الشاطبي بجدة، بتحقيق الدكتور غانم قدُّوري الحمَد. وهي مطبوعة ضمن شرحه الكبير على المنظومة[2]، وقد اعتمد في

(١) نقلًا عن «الإحكام في ضبط الجزرية وتحفة الأطفال» لمحمد فلاح المطيري (ص٢٦-٢٧).

(٢) ينظر: (ص١٣٧-١٥٦).

التحقيق على ثلاثِ نُسخٍ خطيةٍ[(١)]، بالإضافة إلى منظومةِ: «طيبة النشر»، وعددٍ مِن الشروح (من أهمِّها: شرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم الأزهري -تلميذ الناظم-، وشرح علي القاري)[(٢)].

سادسًا- النسخة التي صدرت عن وزارة الأوقاف الكويتية بتحقيق محمد بن فلاح المطيري، وذلك ضمن كتابِهِ: «الإحكام في ضبط المقدمة الجزرية وتحفة الأطفال». وقد اعتمد فيه على النسخة التركية، وثلاثةَ عشر شرحًا مِن شروح المنظومة، وعدةِ طبعاتٍ محقَّقَةٍ[(٣)].

سابعًا- النسخة التي طبعتها مكتبة علوم القرآن بالجزائر، بتحقيق سمير بن علي زَبُّوجي الجزائري. وقد اعتمد محققها على المخطوطتين الأزهريتين المذكورتين آنفًا، وعلى شرحَيْ عبد الدائم الأزهري وزكريا الأنصاري، وعلى ما تلقاه عن شيوخه، واعتنى كثيرا بالوزن الشعري[(٤)].

ثامنًا- بعض شروح النظم المعتمَدة التي اعتنت بتحقيق ألفاظِه وضبطِها، فهذه الشروح تُعَدُّ مصدرًا مهمًّا من مصادر التحقيق؛ لِما تحويه من الفوائد الكثيرة المنقولة عن الناظم أو عن تلاميذه أو عن بعض نُسخ النظم المعتبرة - مما يتعلق بتحقيق الألفاظ واختلافها وضبطِها وفروقِ النسخ. وأهمُّ الشروح التي اعتمدت عليها ما يأتي:

١- «الحواشي المفهِمة» لابن الناظم أبي بكرٍ أحمد، وهو قد تلقى المنظومةَ عن والده مباشرةً، وكان أحدَ الحاضرين في المجلس الذي قُرِئَت فيه النسخة

(١) وهي: النسخة التركية (ت)، ونسخة من مكتبة جامعة أم القرى (ولم يتيسر لي الحصول عليها لأعتمد عليها في التحقيق)، ونسخة المكتبة الأزهرية (ز١).

(٢) ينظر: «شرح المقدمة الجزرية» (ص١٢١-١٣٢).

(٣) ينظر: «الإحكام» (ص٢٦-٤١).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيقه.

التركية على والده سنة ٨٠٠، وسمِعَها بقراءة علي باشا على والده -كما هو مثبت بخط والده في آخر النسخة-.

ومَن قارَنَ بين النسخة التركية والمتن الذي في شرحِ ابنِ الناظم يجد شبهًا بينهما كبيرًا؛ وذلك لأن ابن الناظم انتهى مِن كتابة شرحِه سنة ٨٠٦هـ؛ أي بعد تاريخ النسخة التركية بست سنين، وهذا سبب وجودِ بعض الاختلافات بين النَّصَّيْن، حيثُ إن ابنَ الجزري كان قد عدَّل بعضَ التعديلات على المنظومة من عام ٨٠٠ إلى أواخر عام ٨٠٤ حيث وقع في الأسر، وأخذ عنه ابنُه هذه التعديلات وأثبتها في شرحه[1].

وقد تعاملتُ مع هذا الشرح كما تعاملتُ مع النسخة التركية -تقريبًا-؛ حيثُ إنهما يمثلان الصورة الأولى للمنظومة.

٢- «الطِّرَازات الْمُعْلَمَة» لعبد الدائم الأزهري تلميذ الناظم، وهو ممن أخذها عن الناظم مباشرةً، واعتنى بها حفظًا معنى ولفظًا، وكان تلقيه إياها عن الناظم عام ٨٢٧ -فيما يبدو-، أي قبل وفاة الناظم بست سنين، وقد كان الناظم وقتئذ قد عدَّل فيها تعديلات كثيرة. ولم يكن عبد الدائم قد كتب شرحَه على المنظومة وقتَ لقائه بالناظم؛ وذلك لأن تاريخ إتمامِ شرحِه كان بعد وفاة الناظم بثلاث عشرة سنة[2]؛ لهذا جعلتُ نسخةَ عبد الدائم أحد أهم المرجِّحات عند اختلاف النسخ.

يقول الدكتور غانم الحمد: إن الناظر في شرح عبد الدائم لا يبقى عنده مجال للشك في أن النص الذي أثبته في شرحه هو النص الذي ارتضاه الناظم في آخر عمره، وهو يتطابق إلى حد كبير مع النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة أم القرى ونسخة المكتبة الأزهرية. اهـ بتصرف[3].

---

(١) ينظر: «شرح المقدمة الجزرية» للحمد (ص١٢٥).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص١٢٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق (ص١٢٧).

٣- «الدقائق المُحْكَمَة» لزكريا الأنصاري، ويمتاز هذا الشرح بوجود عدد من الفوائد القيمة المتعلقة بألفاظ المنظومة؛ إذ إن مؤلفه تلقى المنظومة عن عدد من تلاميذ الناظم الذين تلقَّوْها عنه مباشرة وفي مراحل متفاوتة.

٤- «المنح الفكرية» للمُلّا علي القاري، ويمتاز هذا الشرح باعتناء الشارح بتحقيق ألفاظ المنظومة من خلال ما وقف عليه مِن نُسخِها، ومن خلال ما أورده الشراح قبله حولَها. ويكاد يكون شرحُه أكثرَ الشروحِ عنايةً بتحقيق ألفاظ المنظومة[1].

ثامنًا – منظومة: «طيبة النشر»، وهي تتشابه مع الجزرية في أكثر من ثلاثين بيتًا، وتاريخ تأليفها متأخر عن الإبرازة الأولى للجزرية، ونجد أن في نَصِّها أحيانًا تغييرات تتفق والصياغةَ الأخيرة للمقدمة[2]؛ لذا يمكننا الاستئناس بها عند الترجيح. وقد اعتمدت على طبعة الشيخ محمد تميم الزعبي.

تاسعًا- التلقي عن الشيوخ، إذ إني قرأتُ هذه المنظومة على عددٍ من الرواة قراءةَ ضبطٍ وتصحيحٍ، وهم يروونها بالأسانيد المتصلة إلى الناظم، أذكُرُ هنا بعضَ الأسانيد:

قرأتها على نادر بن محمد غازي العَنَبْتَاوي، ومحمد بن إبراهيم الإسكندراني (الشهير بمحمد سُكَّر)، وهما قرآها على محمد بن عبد الحميد بن عبد الله الإسكندراني، وهو على محمد بن عبد الرحمن الخَلِيجِي، وهو على عبد العزيز بن علي كُحَيْل، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدُّسُوقي، وهو على عليّ الحدّادي الأزهري، وهو على إبراهيم بن بَدَوي العُبَيْدي، وهو على عبد الرحمن بن حسن الأُجْهُوري، وهو على أحمد بن رجب البَقَري، وهو على محمد بن قاسم البقري، وهو على عبد الرحمن بن شَحَاذَة اليمني المصري، وهو على والده، وهو على ناصر الدين محمد بن سالم الطَّبْلاوي، وهو على زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، وهو على

(١) ينظر: المصدر السابق (ص١٢٧-١٢٨).

(٢) ينظر: المصدر السابق (ص١٢٩).

برهان الدين القَلْقِيلي ورضوان بن محمد العُقْبي وعبد الدائم الأزهري وأبي القاسم النويري، أربعتهم على الناظم.

(ح) وقرأها عبد الرحمن بن شحاذة على علي بن محمد بن غانم المقدسي، وهو على محمد بن إبراهيم السَّمَديسي، وهو على أحمد بن أَسَد الأُميوطي، وهو على الناظم.

(ح) وقرأتها على محمد الشريف بن إدريس حَوِيل[1]، وهو على إبراهيم بن محمد كُشَيْدان[2]، وهو على محمد بن عبد الحميد الإسكندراني بسنده السابق.

(ح) وتلقيتُها عن حسن بن مصطفى الورَّاقي قراءةً وسماعًا ومناولةً، وهو قرأها على عبد الفتاح بن مَدْكُور بن بيُّومي، وهو على عليّ بن محمد الضَّبَّاع، وهو على عبد الرحمن بن حسين الخطيب (الشهير بالشَّعَّار)، وهو على محمد بن أحمد الْمُتَوَلِّي، وهو على أحمد بن محمد الدُّرِّي (الشهير بالتِّهامي)، وهو على أحمد بن محمد (المعروف بسَلَمُونة)، وهو على العبيدي بسنده السابق.

(ح) وقرأها نادر العنبتاوي وحسن الوراقي وإبراهيم كشيدان على مصباح بن إبراهيم الدُّسُوقي (الشهير بمصباح وِدْن)، وهو على الفاضلي علي أبو لَيْلَة الدسوقي، وهو على عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي بسنده السابق[3].

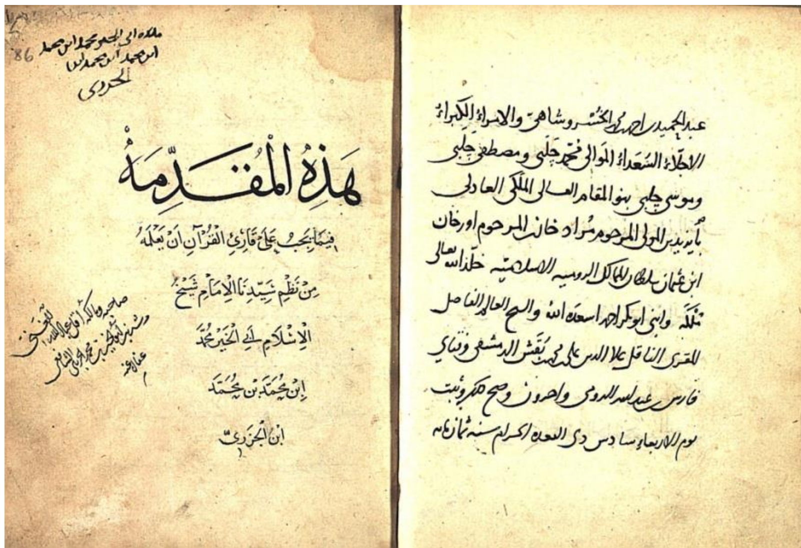
---

(١) قرأتُها عليه وأجازني بها بأسانيده، وقرأها عليّ وأجزته بها بأسانيدي؛ فَتَدَبَّجْنا.

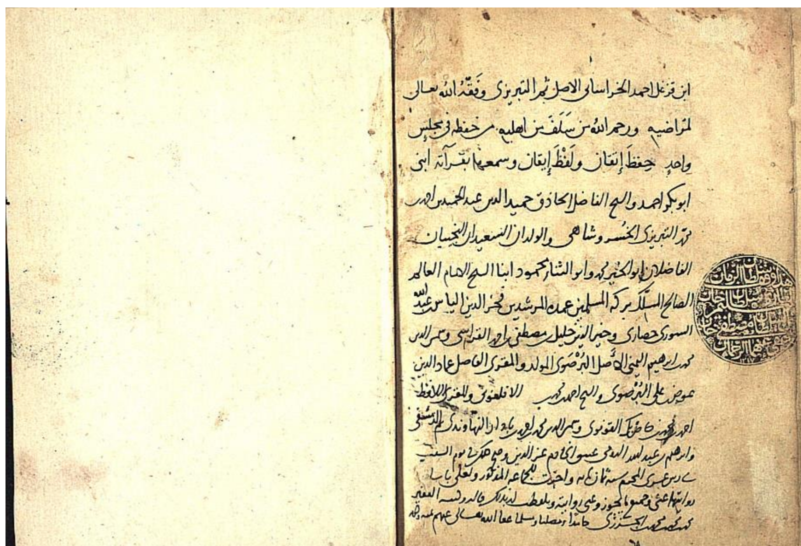
(٢) وأرويها عاليًا عن الشيخ إبراهيم مباشرة بالإجازة.

(٣) بيني وبين الناظم من هذا الإسناد ثلاثة عشر رجلًا، وهو أعلى ما وقع لي من الأسانيد المسلسلة بالقراءة أو السماع. وأما الأسانيد غير المسلسلة بالقراءة والسماع فأعلى ما وقع لي منها أن بيني وبين الناظم أحد عشر رجلًا، من هذه الأسانيد روايتي بالإجازة عن محمد بن عبد الله الشجاع آبادي، عن أبي سعيد شرف الدين الدهلوي، عن نَذِير حُسين الدِّهلوي، عن الشاه إسحاق بن محمد أفضل الدهلوي، عن الشاه عبد العزيز الدهلوي، عن والده الشاه أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (المعروف بوليّ الله)، عن أبي طاهر محمد بن إبراهيم الكُوراني، عن شهاب الدين أحمد الرملي الكبير، عن الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، عن زكريا الأنصاري، عن الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني، عن الناظم.

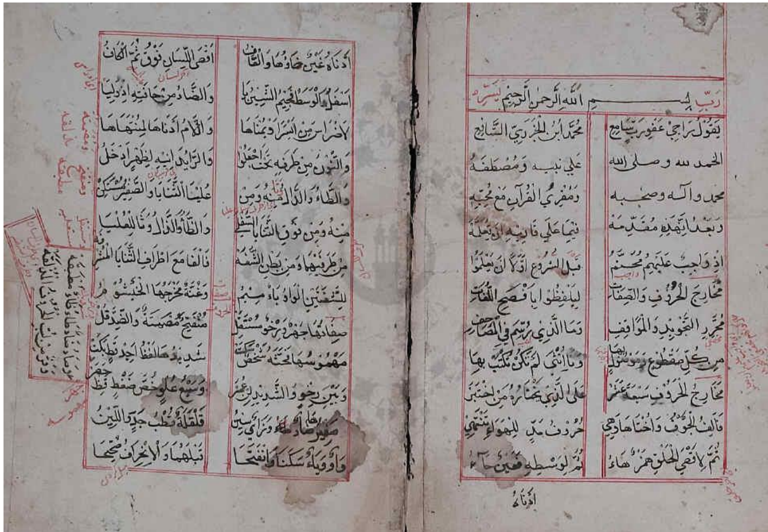
صور المخطوطات



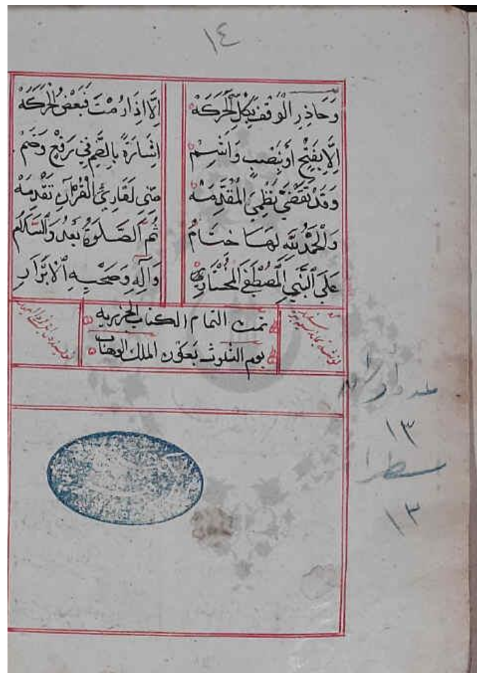
غلاف النسخة (ت)



ظهر اللوحة الأخيرة من (ت)



الورقتان الأولى والثانية من (ز١)



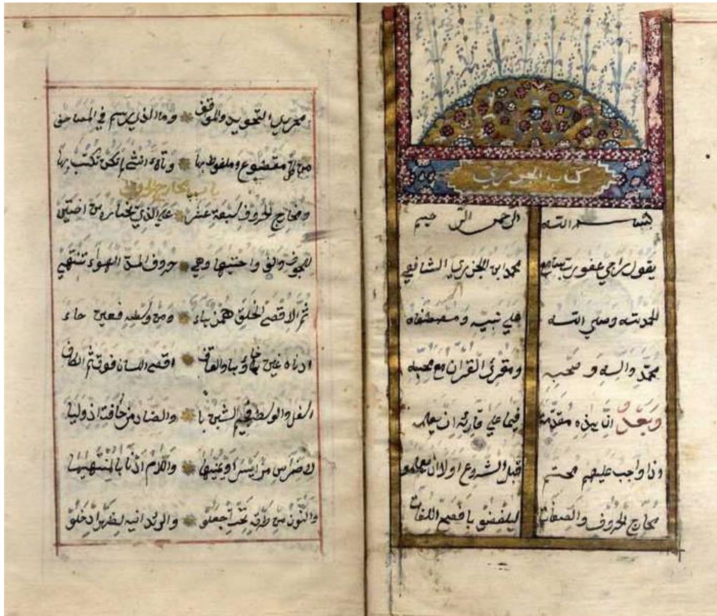
ظهر اللوحة الأخيرة من (ز١)



الورقتان الأولى من (ز٢)



الورقتان الأوليان من إحدى مخطوطات مكتبة بغداد



كتاب الجزرية

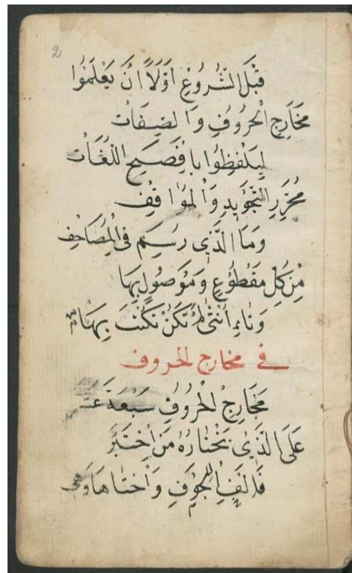
بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي عفو رب سامع * محمد ابن الجزري الشافعي
الحمد لله وصلى الله * على نبيه ومصطفاه
محمد وآله وصحبه * ومقرئ القرآن مع محبه
وبعد إن هذه مقدمه * فيما على قارئه أن يعلمه
وذا واجب عليهم محتم * قبل الشروع أولا أن يعلموا
مخارج الحروف والصفات * ليلفظوا بأفصح اللغات
محرري التجويد والمواقف * وما الذي رسم في المصاحف
من كل مقطوع وموصول بها * وتاء أنثى لم تكن تكتب بها

باب مخارج الحروف

مخارج الحروف سبعة عشر * على الذي يختاره من اختبر
فألف الجوف وأختاها وهي * حروف مد للهواء تنتهي
ثم لأقصى الحلق همز هاء * ومن وسطه فعين حاء
أدناه غين خاؤها والقاف * أقصى اللسان فوق ثم الكاف
أسفل والوسط فجيم الشين يا * والضاد من حافته إذ وليا
الاضراس من أيسر أو يمناها * واللام أدناها لمنتهاها
والنون من طرفه تحت اجعلوا * والراء يدانيه لظهر أدخلوا

الورقتان الأوليان من المخطوطة البغدادية الأخرى



قبل الشروع أولا أن يعلموا
مخارج الحروف والصفات
ليلفظوا بأفصح اللغات
محرر التجويد والمواقف
وما الذي رسم في المصاحف
من كل مقطوع وموصول بها
وتاء أنثى لم تكن تكتب بهاء

في مخارج الحروف

مخارج الحروف سبعة عشر
على الذي يختاره من اختبر
فألف الجوف وأختاها وهي

الورقة الأولى من مخطوطة برلين

منهجي في التحقيق

١- قابلتُ بين النسخ مقابلةً دقيقةً، وأثبتُّ الفروق بينها، وحدَّدتُ النسخَ التي سأعتمد عليها، والنسخَ التي سأهملها لكونها لا تكاد تخرج عن كونها فروعًا للنسخ المعتمدة.

٢- اعتمدت في إثبات النص في المتن طريقةَ التلفيق، ولم أتخذ إحدى النسخ أصلًا؛ وذلك لأني أرى أن النسخة الحقيقةَ بأن تتخذ أصلًا هي النسخة المكية (نسخة جامعة أم القرى)، وليس لدي نسخة منها، وإنما آخذ منها نقلًا عن تحقيق الدكتور غانم الحمد، وكذلك لأني وجدت الطريقةَ الأولى أيسر في العمل في مثل هذه الحال؛ لتعدُّدِ إبرازات النظم، وصغر حجمه.

وبناء على اختيار الطريقة الأولى أثبتُّ عند الاختلاف ما ظهر لي أنه الأرجح؛ إما لورودِه في المصادر التي تمثل المراحل الأخيرة للمنظومة، وإما لكونه الأشهر، وإما لغير ذلك مما هو مبيّن في مواضعه.

٣- أشرتُ في الحاشية إلى ما ظهر لي أنه مهمٌّ من الفروقِ بين النسخ، وتركتُ ما هو دون ذلك حتى لا أُثقِلَ الحواشي. ومَن أراد الوقوف على بقية الفروق فليرجع إلى مظانها، وبخاصة تحقيقَا الحمَد والمطيري؛ فهما من أكثر من جَمَع الفروق -فيما اطلعت عليه-.

٤- اعتمدتُ في رسم بعض الكلمات على ما في النسخة التركية.

٥- بوَّبتُ المنظومة بحسب موضوعاتها، وجعلتُ عناوين هذه الأبواب بين معقوفتين [ ]، إذ إن الناظمَ لم يضع عناوين فرعية بين أبيات المنظومة -فيما يبدو-؛ وإنما جاءت أبياتُها متتابعةً، وهذا ظاهر في النسخة التركية وغيرها.

٦- إذا قلتُ: النُّسَخ؛ فإنما أعني بذلك: النسخة المكية والنسخة التركية والنسختين الأزهريتين فقط.

٧- عندما أطلق العزو إلى الدكتور غانم الحمد فإنما أعني أن الكلام من شرحه الكبير لا الوجيز.

هذا، وقد أعتمد في النقل والعَزْوِ على مصادر وسيطة أحيانًا إذا ضاق الوقت عن الرجوع إلى الأصول، فما لا يُدرك كله لا يُتركُ جُلُّه.

نَصُّ المنظومة

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

[مقدمة المصنف]

١ يَـقُـولُ رَاجِـي عَـفْـوِ رَبٍّ سَـامِـعِ … مُـحَـمَّـدُ بْـنُ الْـجَـزَرِيِّ الشَّـافِـعِـي

٢ الْـحَـمْـدُ لِلَّهِ وَصَـلَّـى اللَّهُ … عَـلَـى نَـبِـيِّـهِ وَمُصْـطَـفَـاهُ

٣ مُـحَـمَّـدٍ وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ … وَمُـقْـرِئِ[٢] الْـقُـرْآنِ مَـعْ مُـحِـبِّـهِ

٤ وَبَـعْـدُ إِنَّ هَـذِهِ مُـقَـدِّمَـهْ[٣] … فِـيـمَـا عَـلَـى قَـارِئِـهِ[٤] أَنْ يَـعْـلَـمَـهْ

٥ إِذْ وَاجِـبٌ عَـلَـيْـهِـمُ مُـحَـتَّـمُ … قَـبْـلَ الشُّـرُوعِ أَوَّلًا أَنْ يَـعْـلَـمُـوا

---

(١) البسملة موجودة في كل النسخ.

(٢) هي في النسخ بالإفراد. وقد اختلف الشراح فيها: أهي جَمْعُ مذكرٍ سالمٌ حُذفت نونه للإضافة ثم سقطَتْ ياءُه لالتقاء الساكنين، أم هي مفرد لا حذف فيه؟

والأكثرون على الإفراد. وذهب عبد الدائم وطاش كبري زاده إلى أنه جمعٌ.

وهذا الخلاف ليس له كبيرُ أثرٍ؛ فالمفرد المضاف يعُمُّ، ونُطقُ الوجهين واحدٌ، لكن لو كان الوجهُ الجمعَ لكان سيقضي على الخلاف في عود الضمير في (محبه)؛ فقد اختلفوا: أهو يعود على مقرئ القرآن أم على القرآن نفسه؟

(٣) ضُبطت في (ت) بفتح الدال وكسرها، وكُتِبَ فوقها: «معًا»، وفي النسخ الأخرى بالكسر فقط.

قال زكريا الأنصاري (ص٣٦): «بكسر الدال على الأشهر ...، وبفتحها على قلة».

وقال القاري (ص٦٣- ٦٤): «هي بكسر الدال، مِن (قَدِمَ) اللازمِ ...، ويجوز فتح الدال على لغة قليلة، كمقدَّمَةِ الرحل، مِن (قَدَّمَ) المتعدي».

واختار عبد الدائم الأزهريُّ وبعضُ الشرّاح الكسرَ فقط، قال عبد الدائم (ص٨٤): «بكسر الدال على الأفصح».

(٤) في النسخة المكية: «على القارئ»، وكُتب في حاشيتها: «فيما على قارئه»، ووقع اختلاف في نسخ شرح ابن الناظم مخطوطِها ومطبوعِها، فبعضها يذكر الوجه الأول وبعضها يذكر الثاني، بل إنها في نسخة مكتبة محمد التركي (٨ و) جاءت في المتن على الوجه المشهور وفي الشرح على الوجه الآخر.

والذي عليه سائر النسخ وأكثر الشروح هو ما أثبتُّه في المتن، وهو الراجح والمشهور.

٦ مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَنْطِقُوا(١) بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ
٧ مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالمَوَاقِفِ وَمَا الَّذِي رُسِمَ(٢) في المَصَاحِفِ
٨ مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا وَتَاءِ أُنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِـ:هَا

[بَابُ مَخارج الحروف]

٩ مَخَارِجُ الحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ
١٠ فَأَلِفُ الجَوْفِ(٣) وأُخْتَاهَا وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

---

(١) قال عبد الدائم (ص٨٧): «قول الناظم: «لينطقوا» -من النطق- هي النسخة التي ضبطناها عن الناظم. وفي بعضها: «ليلفظوا» -من اللفظ-، والحاصل واحد، والأمر سهل».

وقال القاري (ص٦٧): «(ليلفظوا بأفصح اللغات): وفي نسخة صحيحة: «لينطقوا»، قيل: هذه هي النسخة التي ضُبطَت عن الناظم آخرًا. والمؤدى واحد، إلا أن النطق يشمل الحروف الهجائية، بخلاف اللفظ؛ فإنه موضوعٌ للمركّب ولو على سبيل الغالبية».

(٢) قال القاري (ص٦٨): «و(رسم) بتشديد السين المكسورة، وفي نسخةٍ بتخفيفه».

والذي في (ت) والمكيّة و(ز٢): (رُسِمَ) -بالتخفيف-، وهو الأشهر، ولذلك أثبتُّه.

(٣) هكذا في النسخ إلا (ت) إذْ جاءت فيها: «للجوف ألِفٌ». وقد اختلف الشراح في الأخذ بهذا أو ذاك أو تجويزهما كليهما. وممن اختار (فألف الجوف): زكريا الأنصاري (ص٣٢)، وعلي القاري (ص٧٦)، وممن اختار (للجوف ألف): عبد الدائم (ص٩٣)، واختلفت نسخ شرح ابن الناظم بين الوجهين؛ ففي نسخة مكتبة محمد التركي (١٠ و) والطبعة الميمنية (ص١٠): (فألف الجوف)، وفي نسخ أخرى: (للجوف ألف)، ويبدو أن هذا الأخير هو الراجح في شرح ابن الناظم؛ فقد نقل المطيري ذلك عن الطبعة المحققة من شرحه، وهو الذي في النسخة التركية التي قرئت على والده بحضوره، كما نقل أشرف طلعت عن ابن غازي أنه قال: «وهو الذي شَرح عليه ابنُ الناظم، ولا يوجد في نسخةٍ سواه».

وفي «طيبة النشر»: «فالجوف للهاوي وأختيه وهي».

وما أثبتُّه هو الراجح؛ لأن وزن البيت يستقيم به، وهذا هو الأليَقُ بناظمٍ متمرِّسٍ كابن الجزري، بخلاف الوجه الآخر؛ فالوزن لا يستقيم به كما في شرح القاري (ص٧٦) نقلًا عن بعض النُّسَخِ، وشرحِ التاذفي (ص٥٧) =

١١ ثُمَّ لأَقْصَى الحَلْقِ: هَمْزٌ هَاء ... ثُمَّ لِوَسْطِهِ[1]: فَعَيْنٌ حَاءُ

١٢ أَدْنَاهُ: غَيْنٌ خَاؤُهَا، والقَافُ ... أَقْصَى اللِّسَانِ فَوْقُ، ثُمَّ الكَافُ

١٣ أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشِّينُ يَا ... وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا

١٤ لَاضْرَاسَ مِنْ أَيْسرَ أَوْ يُمْنَاهَا ... وَاللَّامُ أَدْنَاهَا لِمُنْتَهَاهَا

١٥ وَالنُّونُ[2] مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا ... وَالرَّا يُدَانِيهِ لِظَهْرٍ أَدْخَلُ

١٦ وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وَتَا مِنْهُ وَمِنْ ... عُلْيَا الثَّنَايَا، والصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ

١٧ مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلَى ... وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

١٨ مِنْ طَرَفَيْهِمَا، وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ ... فَالْفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا الْمُشْرِفَهْ

١٩ لِلشَّفَتَيْنِ: الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ ... وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

= وغيرهما، وعلَّل التاذفيُّ ذلك بـ«أن فيه زحافًا غيرَ مسموعٍ في بحر الرجز». يعني أن وزنه: (مستفعل مفاعلن مستفعلن)، فالتفعيلة الأولى مكفوفة، والكف: حذف السابع الساكن، وهذا الزحاف لا يكون في بحر الرجز.

وقد اختُلف أيضًا في ضبط (الجوف) بين الرفع والجر، قال القاري (ص٧٦): «ضُبط (الجوف) بالرفع على تقدير: مَخرجُها قبل الجوف أو بعده، أو: فمخرَجُ أَلِفٍ الجوفُ، وبالجر على أنه من باب الإضافة إلى الظرف، نحو: صائمُ النهار ...، أو الإضافةُ لامية، أو لأدنى ملابَسة».

والكسر أشهر، وبه قرأتُ.

(١) هكذا في المكيّة، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح عبد الدائم، و«طيبة النشر»، وأكثرِ النسخ والشروح. بينما في (ت): «ومن وَسَطِه». وأثبتُّ (ثم لوسطِه) لأنها هي المتأخرة -كما هو ظاهر-.

(٢) هكذا في (ت) و(ز٢) وأكثرِ الشروح - إما نَصًّا وإما ظاهرًا-، على اختلاف بينهم في تقدير الكلام، وضُبطت بالفتح في (ز١)، واختاره علي القاري، وأما النسخة المكية فقد تكون ضُبطَت فيها بالوجهين.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن وجه الرفع على أنها مبتدأ بتقدير: (مخرجُ)، وخبرُه متعلَّقُ (من طرفه) محذوفٌ، تقديره: كائنٌ أو مستقر. و(تحت) ظرفٌ لـ(اجعلوا)، ومفعولُه محذوف. وأما وجه النصب فهو على أنها مفعولُ (اجعلوا) مقدمٌ. والتقدير: اجعلوا النون من طرفه تحت.

[بَابُ صِفَاتِ الحُرُوفِ]

٢٠ صِفَاتُهَا: جَهْرٌ، وَرِخْوٌ، مُسْتَفِلْ مُنْفَتِحٌ، مُصْمَتَةٌ، وَالضِّدَّ قُلْ
٢١ مَهْمُوسُهَا: (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ) شَدِيدُهَا لَفْظُ: (أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)
٢٢ وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ: (لِنْ عُمَرْ) وَسَبْعُ عُلْوٍ: (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ) حَصَرْ
٢٣ وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءٌ مُطْبَقَهْ وَ(فَرَّ مِنْ لُبِّ) الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَهْ
٢٤ صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ: (قُطْبُ جَدٍ)، وَاللِّينُ
٢٥ وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا[1] وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا، وَالِانْحِرَافُ صُحِّحَا
٢٦ فِي اللَّامِ وَالرَّا، وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّي الشِّينُ، ضَادًا اسْتَطِلْ

[بَابُ معرفةِ التَّجْوِيدِ]

٢٧ وَالْأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لَازِمُ مَنْ لَمْ يُجَوِّدِ[2] الْقُرَانَ آثِمُ
٢٨ لِأَنَّهُ بِهِ الْإِلَهُ أَنْزَلَا وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَا
٢٩ وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التِّلَاوَةِ وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ

---

(١) هكذا في المكيّة و(ز١) و(ز٢) و«طيبة النشر». وضُبِطَتْ في (ت): (سُكِّنَا).
قال الحمَد (ص١٤٠ح٣): «ولم أقف في شروح المقدمة على ما يرجح إحدى الصيغتين. وصيغةُ التشديد أتمُّ عروضيًّا، والصيغة الثانية سائغةٌ مقبولةٌ -أيضًا-». اهـ.
وقد أثبتُّ (سَكَنَا) لتأخُّرِها، فربما يكون الناظم قد ضبطَها أوَّلًا بالتشديد والبناء لما لم يسم فاعله ثم عدَّلَها إلى (سكَنَا) بالتخفيف والبناء للمعلوم، وأيضًا هي أنسب لـ(انفتحا)؛ لكونها مبنيةً للمعلوم.
(٢) هكذا في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وأكثرِ النُّسَخ الخطية، وشرحِ عبد الدائم، والأنصاري، و«الطيبة».
بينما في (ت) وشرحِ ابن الناظم: «يصحِّح».
قال عبد الدائم (ص١٢٩): «والنسخة التي ضبطناها عن الناظم $: (من لم يجوِّدْ)، وهي المعتبَرة. ورأيتُ في بعض النسخ: (من لم يصحح) ...، والأولى أحسن؛ إذ التجويد أخصُّ مِن التصحيح». اهـ.

٣٠	وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا	مِنْ صِفَةٍ لَهَا[1] وَمُسْتَحَقَّهَا
٣١	وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لأَصْلِهِ	وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ
٣٢	مُكَمَّلًا[2] مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفِ	بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعَسُّفِ
٣٣	وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ	إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِئٍ بِفَكِّهِ

[بَابٌ فِي ذِكْرِ بَعْضِ التَّنْبِيهَاتِ]

٣٤	فَرَقِّقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ	وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلِفِ
٣٥	وَهَمْزَ[3]: أَلْحَمْدُ[4][5]، أَعُوذُ، إِهْدِنَا[5]	اللَّهُ[5]، ثُمَّ لَامَ: لِلَّهِ لَنَا
٣٦	وَلْيَتَلَطَّفْ، وَعَلَى اللهِ، وَلَا الضْ	وَالْمِيمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ
٣٧	وَبَاءِ: بَرْقٍ، بَاطِلٍ، بِهِمْ، بِذِي	وَاحْرِصْ عَلَى الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي
٣٨	فِيهَا وَفِي الْجِيمِ كَ: حُبِّ، الصَّبْرِ	رَبْوَةٍ، اجْتُثَّتْ، وَحَجِّ، الْفَجْرِ

---

(١) هكذا هي في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح عبد الدائم، بل وشرح ابن الناظم. بينما في (ت): «من كل صفة». وقد أثبتُّها (من صفة لها) لأنها هي المأخوذة عن الناظم آخرًا -كما هو واضح-، ولأن (من كل صفة) يختل بها الوزن.

(٢) هكذا ضُبِطَت في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وهي كذلك في «طيبة النشر» (نسخة الزُّعْبي)، وشرح طَاشْ كُبْرِي زادَه (انظر ص ١١٥ مِن شرحِه). بينما ضُبِطَتْ في (ت) بالفتح والكسر معًا.
وضبطُها بالفتح أوْلى؛ لاتفاق النسخ المذكورة عليها، دون الكسر، وأيضًا لأن الفتح أنسب في الْمَعْنَى.

(٣) بالجر؛ عطفا على (لفظِ)، وهو الذي اختاره عبدُ الدائم وزكريا الأنصاري، وبه ضُبطت في (ز١)، بينما الظاهر من كلام ابن الناظم أنها بالنصب؛ على تقدير: (فرققن همزَ الحمد)، وبه ضبطت في (ز٢) و(ت)، واختاره جماعةٌ من الشراح، وأما عليٌّ القاري فقدم وجهَ النصب مع تجويزِ وجهِ الجر.
وما قلنا في هذا الموضع يقال أيضا في نظائره: (لامِ)، و(الميم)، و(باءِ).

(٤) بالرفع علي الحكاية.

(٥) بقطع الهمزة؛ حكايةً لحالِ الابتداء بها.

٣٩	وَبَيِّنَنْ مُقَلْقَلاً[١] إنْ سَكَنَا	وَإنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَنَا
٤٠	وَحَاءَ[٢] حَصْحَصَ، أَحَطتُّ، الْحَقُّ	وَسِينَ مُسْتَقِيمِ[٣]، يَسْطُو، يَسْقُو

[بَابُ أحكامِ الرَّاءَاتِ]

٤١	وَرَقِّقِ الرَّاءَ إذَا مَا كُسِرَتْ	كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ
٤٢	إنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا	أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلَا
٤٣	وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِكَسْرٍ يُوجَدُ	وَأَخْفِ تَكْرِيرًا إذَا تُشَدَّدُ

[بَابُ أحكامِ اللَّامَاتِ، وَأَحْكَامٍ مُتَفَرِّقَةٍ]

٤٤	وَفَخِّمِ اللَّامَ مِنِ اسْمِ اللهِ	عَنْ فَتْحٍ اوْ ضَمٍّ كَـ: عَبْدُ اللهِ
٤٥	وَحَرْفَ الاسْتِعْلَاءِ فَخِّمْ، وَاخْصُصَا	لِاطْبَاقَ أَقْوَى نَحْوُ: قَالَ، وَالْعَصَا
٤٦	وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ: أَحَطتُ، مَعْ	بَسَطتَ، وَالْخُلْفُ بِ: نَخْلُقكُّمْ وَقَعْ
٤٧	وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي: جَعَلْنَا	أَنْعَمْتَ، وَالْمَغْضُوبِ، مَعْ ضَلَلْنَا
٤٨	وَخَلِّصِ انْفِتَاحَ: مَحْذُورًا، عَسَى	خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِ: مَحْظُورًا، عَصَى

---

(١) هكذا ضُبطَت في المكية و(ز١)، وهو الأشهر والأنسب للمعنى. وضُبطت في (ت) بفتح القاف الثانية وكسرِها معًا.

(٢) بالنصب في كل النسخ وأكثر الشروح. ويرى عبدُ الدائم وابنُ الناظم والأنصاري والقاري وآخرون أنه عطفا على مفعول (وبَيِّنَنْ)، بينما يرى آخرون أنه عطفا على (مستفلا)، واستدل هؤلاء بقول الناظم في النشر: «وكذلك يجب الاعتناء بترقيق الحاء إذا جاورها حرفُ استعلاء، نحو: ﴿أَحَطتُ﴾ و﴿الْحَقُّ﴾، فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب، نحو: ﴿حَصْحَصَ﴾» اهـ. والرأي الثاني أَوْلى.

وما قلنا في هذا الموضع يقال أيضا في (وسينَ).

(٣) هكذا ضُبطَت في (ت) و(ز١). وضُبطت في المكية بالفتحة والكسرة معًا. بينما ضُبطت في (ز٢) بالفتحة. قال القاري (ص١٤٥): «بكسر الميم بلا تنوينٍ ضرورةً...». ولذلك أثبتُّها بكسر الميم.

٤٩ وَرَاعِ شِـــدَّةً بِـكَـافٍ وَبِـتَـا ... كَــ: شِرْكِكُمْ، وَتَتَوَفَّى، فِتْنَتَا

[بَابُ الإدغام]

٥٠ وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ ... أَدْغِمْ كَـ: قُلْ رَّبِّ، وَبَل لَّا، وَأَبِنْ

٥١ فِي يَوْمِ، مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ ... سَبِّحْهُ، لَا تُزِغْ قُلُوبَ، فَالْتَقَمْ

[بَابُ الضَّادِ وَالظَّاءِ]

٥٢ وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ ... مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي

٥٣ فِي: الظَّعْنِ، ظِلِّ[1]، الظُّهْرِ، عُظْمِ، الْحِفْظِ ... أَيْقِظْ، وَأَنْظِرْ، عَظْمِ، ظَهْرِ، اللَّفْظِ

٥٤ ظَاهِرْ، لَظَى، شُوَاظِ، كَظْمٍ، ظَلَمَا ... اغْلُظْ، ظَلَامِ، ظُفُرٍ، انْتَظِرْ، ظَمَا

٥٥ أَظْفَرَ، ظَنًّا -كَيْفَ جَا-، وَعِظْ سِوَى ... عِضِينَ، ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفٍ سَوَا

٥٦ وَظَلْتَ، ظَلْتُمْ، وَبِرُومٍ ظَلُّوا ... كَالْحِجْرِ، ظَلَّتْ شُعَرَا، نَظَلُّ

(١) بالجر؛ وكذا المواضعُ الآتية: ظل، الظهر، عُظم، الحفظ، عَظم، ظهر، اللفظ، شواظ، كظم، ظلام، ظفر، وجميع، الغيظ، الرعد، هود، الحظ، الحض.

قال الأنصاري (ص٩٦): «والكلمات التي ذُكر فيها الظاء في الأبيات السبعة بعد (الظعن) مجرورٌ بعضُها بالعطف عليه لفظا أو محلًّا أو تقديرا، بعاطفٍ مقدَّرٍ أو مذكورٍ، وبعضُها بالإضافة، وإن جاز نصبُ بعضها حكايةً أو بعاملٍ قبلَه» اهـ.

وهذا هو الأَوْلى؛ ليحصل التناسق بين الكلمات.

وأكثرُ الشروح والنسخ على خلاف ذلك؛ ففي (ت) وأكثر الشروح ضُبطت الكلمات الآتية بالرفع: ظل، عُظم، شواظ. وضُبِطت الكلمات الآتية بالنصب: عَظم، ظلام. وبقية المواضع بالجر.

والمكية ضُبطت فيها (عُظم) و(عَظم) و(شواظ) بالجر، و(ظلام) بالنصب والجر، والبقية كـ(ت).

و(ز١) ضبطت فيها (ظل) و(عُظم) و(ظلام) بالجر، و(عَظم) بالنصب والجر، والبقية كـ(ت).

وأما علي القاري فقد اختار الجر في بعض المواضع دون بعض.

٥٧ يَظْلَلْنَ، مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَظِرِ ... وَكُنْتَ فَظًّا، وَجَمِيعِ[1] النَّظَرِ
٥٨ إِلَّا بِ: وَيْلِ[2]، هَلْ، وَأُولَى نَاضِرَةْ ... وَالْغَيْظِ لَا الرَّعْدِ وَهُودٍ قَاصِرَةْ
٥٩ وَالْحَظَّ لَا الْحَضِّ عَلَى الطَّعَامِ ... وَفِي ضَنِينٍ[3] الْخِلَافُ سَامِي[4]
٦٠ وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمُ ... أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، يَعَضُّ الظَّالِمُ
٦١ وَاضْطُرَّ مَعْ وَعَظْتَ مَعْ أَفَضْتُمُ ... وَصَفِّ هَا: جِبَاهُهُمْ، عَلَيْهِمُ

[بَابُ أحكامِ النُّونِ وَالميمِ الساكنتين والمشدَّدَتين]

٦٢ وأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ ... مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا، وَأَخْفِيَنْ
٦٣ الْمِيمَ -إِنْ تَسْكُنْ- بِغُنَّةٍ لَدَى ... بَاءٍ - عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الأَدَا-
٦٤ وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِي الأَحْرُفِ ... وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي

(١) قال القاري (ص١٨٩): «يجوز فيها أنواعُ الإعراب، والجر أظهرُ». قال محقق «المنح»: «أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف، أي: وجميعُ النظر كائنٌ كذلك. وأما الجر فعلى أنه معطوف على (المحتظر). وأما النصب فبإضمار (أخصُّ). وكأن الجر أظهر من غيره لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوفٍ» اهـ.

(٢) هكذا ضُبطت في النسخ الخطية، ولذا أثبتُّها بالجر. ومِن الشراح مَن ضبَطها بالرفع على الحكاية. ولم يتبين لي مدى قوةِ ثبوتِ رواية الرفع عن الناظم –وإن كانت تصحُّ إعرابًا ولا إشكال-.

(٣) كتِبَتْ في المخطوطات الأربع بالظاء، إلا أن عليا القاري ذكر أنها في الأصول المعتمدة كتبت بالضاد، على نحو ما رُسِمَ في المصاحف العثمانية، والخلافُ فيه في القراءةِ لا الرسم، فقرأه ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ: (بظنين)، وقرأه بقية السبعة بالضاد. واختلف شراح المقدمة في كتابتها، وأكثرهم على كتابتها بالضاد؛ موافقة لرسم المصحف. وأما مَن كتبها بالظاء فموافقةً لِما في بعض نسخ المنظومة، وتأوّلَ بعضهم ذلك بقوله: «وفي إيثارِ الناظمِ ذِكرَ (ظنين) بالظاء إيماءٌ إلى اختيارِه الظاءَ على الضاد في القراءة». وتعقّبه القاري قائلا: «[هذا القول] محل بحثٍ ونظرٍ ظاهرٍ؛ إذ الترجيح في المعنى لا بغير رسمَ المبنى» اهـ.

(٤) أصلها: (سامٍ)؛ لأنها اسمٌ منقوصٌ نكرة، ولكن في النسخ الخطية كتبت بإثبات الياء، فيحتمل أنها كما في قراءة ابن كثير في نحو: ﴿باقي﴾ و﴿واقي﴾، أو أن إثباتها للضرورة الشعرية.

٦٥ وَحُكْمُ تَنْوِينٍ وَنُونٍ يُلْفَى ... إِظْهَارٌ، ادْغَامٌ، وَقَلْبٌ، إِخْفَا

٦٦ فَعِنْدَ حَرْفِ الحَلْقِ أَظْهِرْ، وَادَّغِمْ ... فِي اللَّامِ وَالرَّا لَا بِغُنَّةٍ لَزِمْ

٦٧ وَأَدْغِمَنْ بِغُنَّةٍ فِي يُومِنُ ... إِلَّا بِكِلْمَةٍ كَ: دُنْيَا، عَنْوَنُوا[1]

٦٨ وَالقَلْبُ عِنْدَ البَا بِغُنَّةٍ، كَذَا ... لِا خْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أُخِذَا

[بَابُ أحكامِ المَدِّ]

٦٩ وَالْمَدُّ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى ... وَجَائِزٌ، وَهْوَ وَقَصْرٌ ثَبَتَا

٧٠ فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدّْ[2] ... سَاكِنُ حَالَيْنِ، وَبِالطُّولِ يُمَدّْ

٧١ وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ ... مُتَّصِلاً إِنْ جُمِعَا بِكِلْمَةِ

٧٢ وَجَائِزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلَا ... أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقْفًا مُسْجَلَا

[بَابُ الْوَقْفِ وَالابتِداءِ]

٧٣ وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ... لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ

٧٤ وَالِابْتِدَاءِ، وَهْيَ تُقْسَمُ إِذَنْ ... ثَلَاثَةً: تَامٌّ، وَكَافٍ، وَحَسَنْ

---

(١) هكذا في النسخ الخطية. قال ابنُ الناظم (ص١٠٩): «ولم يتأتَّ للناظم –رحمه الله- مثالُ الواو من القرآن، فأتى بلفظ: (عنونوا)». وقال الأزهري (ص١٨٥): «وفي بعض النسخ: (صَنْوَنُ)، وكلٌّ صحيحٌ». وقال علي القاري (ص٢٠٥): «وفي نسخةٍ: (صَنْوَنُوا)، وهو أولى؛ لورودِ أصله في التنزيل».

لكنني أثبتُّ (عنونوا) لشهرتِها، ولوجودِها في أكثر النسخ وعامة الشروح.

(٢) هذا الموضع ونظائره مِن كلّ حرفٍ مشدَّدٍ يقع آخِرَ الصدر أو العجُز – يَشْكُلُه البعض بوضع شدَّةٍ فوقها علامة السكون، انظر مثلا النسخة التركية، وتحقيق المطيري. بينما يشكله البعض بوضع علامة السكون فقط، وانظر مثلا: (ز١)، و(ز٢)، وتحقيق الحمد، وزبوجي.

وليس عندي بحث في هذا الأمر، ولذا اقتصرتُ على إثبات ما في (ت) وما وافقها.

٧٥ وَهْـيَ لِـمَـا تَـمَّ، فَـإِنْ لَـمْ يُـوجَـدِ تَـعَـلُّـقٌ أَوْ كَـانَ مَـعْـنًـى فَـابْـتَـدِي

٧٦ فَـالتَّـامُ، فَـالْكَـافِي، وَلَفْظًـا: فَـامْنَعَنْ إِلَّا رُؤُوسَ الآيِ جَـوِّزْ، فَـالْـحَسَـنْ

٧٧ وَغَـيْـرُ مَـا تَـمَّ قَـبِـيـحٌ، وَلَـهُ يُـوقَفُ(١) مُضْـطَرًّا، وَيُبْدَا(٢) قَبْلَهُ

٧٨ وَلَـيْسَ فـي الْـقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبْ(٣) وَلَا حَـرَامٍ(٤) غَـيْـرِ(٥) مَـا لَـهُ سَـبَبْ

[بَابُ المَقْطُوعِ والمَوْصُولِ في الرسم]

٧٩ وَاعْرِفْ لِمَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ وَتَا فِي مُصْحَفِ(٦) الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَى

---

(١) هكذا هي في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح ابن الناظم، وشرح الأزهري، و«الطيبة». بينما في (ت) وشرح الأنصاري: «الوقفُ». وأثبتُّ الرواية الأولى لأنها التي استقر عليها الناظم، ولأنها أحسن -كما قال القاري (ص٢٥٢)-.

(٢) هكذا ضُبطت في المكية، و(ز١)، و«الطيبة». وفي (ت) و(ز٢): «يَبْدَا» بالبناء للفاعل.
قال القاري (ص٢٥١-٢٥٢): «(يُبدا): بصيغة المجهول. [وضَبْطُها] بصيغة الفاعِل خلافُ الظاهر؛ للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل -ولو بقرينة المقام-، مع ما يفوت مِن المناسبة بين (يُبدا) و(يُوقف) على ما فيه مِن نظام المرام». اهـ.

(٣) هكذا في (ز١)، و(ز٢)، والمكية -على ما رجحه الحمَد-، و«طيبة النشر». قال عبد الدائم (ص٢٠٤): ««وجب» -بلفظ الماضي- هي النسخة التي ضبطناها عنه آخرًا...».

(٤) هكذا في (ت)، و(ز١). وفي المكية و(ز٢) بالرفع والجر معًا. وفي «الطيبة» بالجر.
قال ابنُ الناظم (ص٢٦٨): «(ولا حرام) يجوز فيه الرفع والجر، فالرفع على أنه معطوف على محلِّ (مِن وقفٍ) لأنه اسمُ (ليس)، والجر على العطف على لفظِه». وبنحوِه قال عبدُ الدائم (ص٢٠٤)، والأنصاري (ص١٢٣). وقد ضبطتُها بالجر لأنه أنسَبُ.

(٥) ضُبِطَت في (ت)، و(ز١) بالرفع. وبينما ضبطت في (ز٢) بالجر والنصب.
قال ابنُ الناظم: «...فإنْ رفعتَ (حرام) رفعتَ (غير)، وإنْ جررتَه جررتَه». وزاد عبدُ الدائم (ص٢٠٤) وجها ثالثا؛ فقال: «و[كذلك] يجوزُ نصبُها على الحال؛ لتوغُّلِها في الإبهام». وكذا الأنصاري، والقاري (ص٢٦٠). وقال التاذفي (ص١٥٩): «والاستثناءُ أظهرُ».

(٦) هكذا في المكية، و(ز١)، و(ز٢)، وشرح عبد الدائم، وشرح الأنصاري، وأكثر الشروح. =

٨٠ فَـاقْـطَـعْ بِـعَشْـــرِ كَـلِـمَـاتٍ: أَنْ لَّا مَـــعْ مَـــلْــــجَـــأٍ[1]، وَلَا إِلَـــهَ إِلَّا

٨١ وَتَـعْـبُـدُوا يـس[2]، ثَـانِـي هُـودَ، لَا يُشْـرِكْنَ، تُشْـرِكْ، يَدْخُلَنْ، تَعْلُوا عَلَى

٨٢ أَن لَّا يَـقُـولُـوا، لَا أَقُـولَ، إِن مَـا بِـالرَّعْـدِ، وَالْمَفْتُوحَ صِـلْ، وَعَن مَّا

٨٣ نُهُوا اقْطَعُوا مِن مَّا مَلَكْ رومِ النِّسَا[3] خُـلْـفُ الْـمُـنَـافِـقِـينَ، أَم مَّنْ أَسَّسَـا

= قال التاذفي (ص١٦٠-١٦١): «و(مصحف الإمام) بالإضافة البيانية». وقال القاري (ص٢٧٠): «والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسُه الشاملُ لِمَا اتخذه لنفسه في المدينة ولِمَا أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرِها».
بينما الذي في (ت) وشرحِ ابن الناظم: (المصحف الإمام) -على البدلية-.
وقد اثبتُّ الرواية الأولى لِأنها المتأخرة.

(١) هكذا هي في (ت)، والمكية، و(ز٢). وضُبطت في (ز١) بتنوين الجر.
قال القاري (ص٢٧١): «وفتحُ (ملجأَ) على الحكاية، ويجوز جرُّه منوَّنًا على الإعراب أو الضرورة، وفي نسخةٍ: (ملجأً أن لا إله إلا)، وهو أولى -كما لا يخفى-». اهـ.
قال الحمَد (ص١٤٩ ح٤): «وتنوين (ملجأ) -منصوبًا أو مجرورًا- أتمُّ وزنًا».
وقد ذكر زبوجي والمطيري أن البيت لا يتزن إلا بالتنوين. وبحسب علمي القليل بفن العروض أرى أن الصواب معهما؛ وذلك لأنها إن لم تنوَّن فستصير التفعيلةُ الأولى: (مستفعِلُ)، ومن المعلوم أن (مستفعلن) التي في الرجز آخرُها وَتَدٌ مجموعٌ، والذي يدخل على الأوتاد هو العلة فقط، ولا مكان للعلة هنا؛ لأنها لا تدخل على الحشو؛ فلا مناص -والحالةُ هذه- من إثباتها بالتنوين؛ كي يتزن البيت، وتنوين الجرّ أَوْلى -في نظري-؛ لأن (ملجأ) في الموضع المشار إليه من القرآن منصوبةٌ غيرُ منوَّنة، وفي المنظومة محلُّها الجر، إذن فهي بتنوين النصب لا هي وافقت الحكاية ولا هي وافقت الإعراب، فكان تحصيلُ إحدى الحُسْنَيَيْن أَوْلى مِن إضاعتهما جميعا.

(٢) هكذا رسمت في (ت).

(٣) كذا في المكية، وفي بعض الشروح، وفي الطبعة الميمنية لشرح ابن الناظم.
قال عبد الدائم (ص٢١٠): «قوله: (من ما برومِ والنسا) هي النسخة التي قرأناها على الناظم، وأصلح في المجلس، وقرأناها عليه أيضًا: (من ما ملك رومِ النسا)، والكل صحيحٌ».
هذا، وقد ضَبَطَ الحمَد وأيمن سويد وأشرف طلعت (روم) بالكسر، وضبطَها المطيري بالفتح، وقال القاري (ص٢٧٥): «هذا، وقد ضُبط (روم) بالرفع والنصب، [والنصب] أَوْلى؛ ليكون نصبُه على نزع الخافض، ويؤيده ما في نسخةٍ صحيحةٍ -وهي أصل الشيخ زكريا [الأنصاري]-: (نهو اقطعوا من ما بروم والنسا)». =

٨٤ فُصِّلَتِ، النِّسَا، وَذِبْحٍ، حَيْثُ مَا ... وَأَن لَّمِ الْمَفْتُوحَ، كَسـر إِنَّ مَا

٨٥ لَانْعَامَ، وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا ... وَخُلْفُ الَانْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا

٨٦ وَكُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَاخْتُلِفْ ... رُدُّوا، كَذَا قُلْ بِئْسَمَا، وَالْوَصْلَ صِفْ

٨٧ خَلَفْتُمُونِي، وَاشْتَرَوْا، فِي مَا اقْطَعَا ... أُوحِي، أَفَضْتُمْ، اشْتَهَتْ، يَبْلُوا مَعَا

٨٨ ثَانِي فَعَلْنَ، وَقَعَتْ، رُومٌ، كِلَا ... تَنْزِيلُ، شُعَرَا[1]، وَغَيْرَ ذِي صِلَا

= والذي في (ت)، و(ز١): (من ما بروم والنسا)، وهو المثبت في أكثر الشروح.

ومما سبق يتبين أن إثباتَ الروايةِ الأولى هو الأرجح، ولأنها أدقُّ في تحديد الموضع، وهو قوله ﷻ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن فَتَيَـٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [سورة النساء: ٢٥]. وقد ضبطتُ (روم) بالكسر بناءً على ما ضبطَها به الحمَد عندما نَقَل كلامَ عبد الدائم؛ إذ إنه ينقل مِن مخطوطة الكتاب ولا يكتفي بالنقل مِن الطبعة المحققة، بينما نزار خورشيد -محقق «الطرازات»- ضبطَها بتنوين الكسر، ولا أدري هل ضبطُه لها صحيحٌ أم لا؛ إذ إنه في بعض المواضع يخطئُه الحمَد. وأنا لا أمتلك نسخةً خطيةً مِن «الطرازات»؛ ولذا لا أستطيعُ الحكم، ولكن نفسي تميل إلى ضبطِها بالكسر. لا سيما وأني قرأتُها بالكسر على كل المشايخ الذين قرأتُ عليهم بهذه الرواية. والله أعلم.

(١) هكذا هي في أكثر الشروح والنسخ، واختلفت بقية النسخ والشروح على أكثر من وجه، ولا يتزن البيت منها إلا بوجهين:

١- بإسكان العين وإثبات الهمزة منوَّنةً.

٢- بالرواية التي عند التاذفي في «الفوائد السرية»، وهي: (تنزيلُ ظُلَّةٌ).

قال الدكتور غانم الحمد (ص١٥١ ح٣): «ولولا شهرة (شُعَرَا) في نسخ المقدمة وشروحها لكان إثباتُ (ظلة) أوْلى؛ لسلامتها من اختلال الوزن».

وقال المطيري (ص١٢٥): «أثبَتُ لفظَين من حيث الرواية هما: (شُعَرَا) و(ظُلَّةٌ)، وبدا لي إثباتُ اللفظ الأخير لاتزانه، والأمر سهل. والله أعلم».

وإنما أثبتُّها على الرواية المشتهرة لأنها الأقوى من حيث الرواية، وإلا فأنني أوافقهما تماما في أن (ظلة) أوْلى لاتزان البيت بها.

٨٩ فَـأَيْـنمَـا كَـا لنَّحْـلِ صِــلْ، وَمُخْتَلِفْ ... فِي الشُّـعَرَا الْأَحْزَابِ وَالنِّسَـا وُصِـفْ

٩٠ وَصِــلْ فَـإِلَّـمْ هُـودَ، أَلَّـنْ نَـجْـعَـلَا ... نَجْمَعَ، كَيْلَا تَحْزَنُوا، تَـأْسَـوْا عَـلَى

٩١ حَـجٌّ، عَـلَـيْـكَ حَـرَجٌ، وَقَـطْـعُـهُـمْ ... عَـن مَّنْ يَشَـاءُ، مَـنْ تَـوَلَّـى، يَـوْمَ هُـمْ

٩٢ ومَــالِ هَــذَا، وَالَّــذِيــنَ، هَــؤُلَا ... تَـحِـيـنَ(١) فـي الْإِمَـامِ صِــلْ، وَوُهِّـلَا

٩٣ وَوَزَنُـوهُـمُـو وَكَـالُـوهُـمْ صِــلِ ... كَـذَا مِنَ: الْ، وَهَـا، وَيَـا(٢) لَا تَفْصِـلِ

[بَابُ هاءات التأنيث المرسومة في المصحف تاءً]

٩٤ وَرَحْـمَـتُ الـزُّخْـرُفِ بِـالـتَّـا زَبَـرَهْ ... لَاعْـرَافِ رُومٍ هُـودَ كَـافَ(٣) الْـبَـقَـرَهْ

٩٥ نِـعْـمَـتُـهَـا، ثَـلَاثُ نَـحْـلٍ، إِبْـرَهَـمْ ... مَـعًـا أَخِـيـرَاتٌ، عُـقُـودُ الـثَّـانِ هَـمّْ

٩٦ لُـقْـمَـانُ، ثُـمَّ فَـاطِـرٌ، كَـالـطُّـورِ ... عِـمْـرَانَ، لَـعْـنَـتٌ(٤) بِـهَـا، وَالـنُّـورِ

(١) هكذا هي في النسخ الخطية، وفي أكثر الشروح، وفي كل الطبعات التي رجعتُ إليها إلا طبعة زبوجي.
وقال المطيري (ص١٢٨): «تعاقبت الشروح والطبعات على قطع التاء ووصلها، وأكثرهم على وصلها».

(٢) هكذا في أكثر الشروح والنسخ، ولا سيما شرحَا عبد الدائم وابن الناظم. بينما في (ت): (ويا، وها).
قال القاري (ص٢٩٤): «[والأُولى] أوْلى -كما اخترنا-؛ لِمَا فيه مِن دفعِ التوهم -كما لا يخفى».

(٣) ضُبِطَت في (ت) بالفتح والكسر معًا، وفي المكية بالفتح، وفي (ز١) و(ز٢) بالكسر.
قال القاري (ص٢٩٨): «وضُبِطَ (هودَ) و(كافَ) بالفتح لأنهما اسمَا سورتين».

(٤) هكذا ضبطت في (ت)، و(ز١). وهي غيرُ واضحة في المكية -كما يقول الحمَد-. وفي (ز٢) يظهر أنها بالفتح. وجاءت في أكثر الشروح بتنوين الضم. ولولا شهرة رواية تنوين الضم عن الناظم لأثبتُّ روايةَ الفتح؛ لأنها (لعنة) في سورة آل عمران جاءت في موضعين، في الأول مفتوحة، وفي الثاني مربوطة، والموضعان على الترتيب هما: ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾، و﴿أُوْلَـٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ ٱللَّهِ﴾. فأنت ترى أنها في الموضع الأول منصوبة، فلو أننا حكيناها بالنصب لكان ذلك أبعَدَ عن اللَّبس؛ حتى لا يُظن أنها في الموضعين كليهما مفتوحة، ولَكَانَ أيضا أدلّ على موضعها.

٩٧ وَامْرَأَتُ: يُوسُفَ، عِمْرَانَ، الْقَصَصْ — تَحْرِيمُ[1]، مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ يُخَصّْ
٩٨ شَجَرَتُ[2] الدُّخَانِ، سُنَّتْ فَاطِرِ — كُلًّا، وَالَانْفَالِ، وَحَرْفِ[3] غَافِرِ
٩٩ قُرَّتُ عَيْنٍ، جَنَّتٌ فِي وَقَعَتْ — فِطْرَتْ، بَقِيَّتْ، وَابْنَتٌ، وَكَلِمَتْ
١٠٠ أَوْسَطَ الَاعْرَافِ، وَكُلُّ مَا اخْتُلِفْ — جَمْعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفْ

[بَابُ هَمْزِ الوَصْلِ]

١٠١ وَابْدَأْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمّْ — إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الفِعْلِ يُضَمّْ
١٠٢ وَاكْسِرْهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَفِي — لَاسْمَاءِ غَيْرَ[4] اللَّامِ كَسْرُهَا وَفِي
١٠٣ ابْنٍ، مَعَ ابْنَتِ، امْرِئٍ، وَاثْنَيْنِ — وَامْرَأَةٍ، وَاسْمٍ، مَعَ اثْنَتَيْنِ

[بَابُ الوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ]

١٠٤ وَحَاذِرِ الْوَقْفَ بِكُلِّ الْحَرَكَهْ — إِلَّا إِذَا رُمْتَ فَبَعْضُ الْحَرَكَهْ
١٠٥ إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِمّْ — إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفْعٍ وَضَمّْ

[الخَاتِمَةُ]

١٠٦ وَقَدْ تَقَضَّى نَظْمِيَ المُقَدِّمَهْ — مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرَانِ تَقْدِمَهْ

---

(١) هكذا هي في النسخ المخطوطة وأكثر الشروح. وضبَطَها علي القاري بالنصب على الظرفية أو المفعولية.

(٢) هكذا هي بالرفع في كل النسخ، إلا في (ز٢) فبالنصب على الحكاية، وكذا هي في أكثر الشروح.

(٣) هكذا هي في النسخة المكية، وشرح الأزهري والأنصاري وغيرهما. وأشار إليها القاري. ويبدو أنها هي التي استقر عليها الناظم آخرا. وفي (ت) و(ز١): (وأخرى)، وهي موجودة في حاشية المكية. وهذه الرواية هي التي في شرح ابن الناظم، وشرح القاري، وشرح القسطلاني، وشرح طاش كبري زاده، وغيرها.

(٤) ضُبطَت في (ت) بالنصب والجرّ، وفي المكية بالنصب.
قال القاري (ص٣١٠): «(غير) إما مجرور على أنه نعتُ (الأسماء)، أو منصوب على الاستثناء».

١٠٧ وَالْـحَـمْـدُ للهِ لَـهَـا خِـتَـامُ ثُـمَّ الصَّـلَاةُ بَـعْـدُ وَالسَّـلَامُ(١)

بحمد الله تم

(١) وبهذا البيت تنتهي منظومة: «المقدمة» -كما هو في (ت)، والمكية، و(ز٢)، وشرح ابن الناظم، وشرح عبد الدائم، وأغلب الشروح والنسخ الخطية-.

وليس من المنظومة البيتان اللذان نجدهما في عدد من النسخ؛ وهما:

على النبي المصطفى وآلِه وصحبِه وتابعي مِنوالِه

أبياتُها قافٌ وزايٌ في العدد مَن يُحسِن التجويدَ يظفر بالرشد

وارجع إلى تحقيق الحمد والمطيري لتقف على تفصيل أكثر في ذلك.

دليل المحتويات